تشريك ممثل عن سلطة الإشراف وأعضاء هياكل الرقابة في الجلسات التي تعقد لهذا الغرض. ويتم سماع المعنيين بالأمر بحضور ممثل النيابة العمومية لدى محكمة المحاسبات.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

صوتوا على الفصل 149.

آليا 123 ويدويا لصالحه 4 النتيجة 127 صوتا دون احتفاظ ولا اعتراض برفع الأدي.

اعتمد الفصل 149 بـ 127 صوتا دون احتفاظ ولا معارضة.

الفصل 150 يا لجنة.

السيدة المقررة

الفصل 150:

على المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية والمنشآت العمومية المحددة وفقا للتشريع الجاري به العمل أن توجّه إلى محكمة المحاسبات الوثائق التالية وذلك خلال الشهر الذي تتم فيه المصادقة عليها من قبل الهيئة المقررة وفي أجل أقصاه موفّى جوان من كل سنة:

- الميزانيات التقديرية للتصرف والاستثمار.
- القوائم المالية.
- تقارير مراجعي الحسابات ومراقبي الدولة.
- محاضر جلسات مجالس الإدارة أو مجالس المؤسسة أو هيئات الإدارة الجماعية.
- محاضر مداولات الجلسات العامة العادية والاستثنائية.

ولمحكمة المحاسبات أن تطلب كلّ وثيقة محاسبية أو غير محاسبية تعتبرها ضرورية لتقديرها.

ويمكن لمحكمة المحاسبات أن تطلب موافاتها بالوثائق المذكورة أعلاه بالنسبة إلى غير ذلك من الهيئات المنصوص عليها بالعدد 2 من الفصل 4 من هذا القانون.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

الفصل 150 معروض عليكم للتصويت يا سادة.

آليا 118 صوتا ويدويا بنعم 6 النتيجة 124 صوتا دون احتفاظ ولا اعتراض.

اعتمد الفصل 150 بـ 124 صوتا دون احتفاظ ولا معارضة ونمر إلى الفصل 151.

السيدة المقررة

الفصل 151:

كل تأخير غير مبرّر أو إخلال في تقديم الوثائق أو المعلومات المنصوص عليها بالفصول من 148 إلى 151 من هذا القانون يعرّض مرتكبه إلى تطبيق العقوبات المنصوص عليها بالفصل 52 من هذا القانون.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

صوتوا على الفصل 151.

آليا 119 ويدويا لفائدته 4 النتيجة 123 صوتا دون احتفاظ ولا اعتراض.

اعتمد الفصل 151 بـ 123 صوتا دون احتفاظ ولا معارضة.

اللجنة والفصل 152.

السيدة المقررة

الفصل 152:

تُبلّغ محكمة المحاسبات ملاحظاتها وتوصياتها إلى الهياكل محلّ الرقابة وعند الاقتضاء إلى جهات الإشراف على تلك الهياكل. ويتعين على الأطراف المعنية موافاة المحكمة في أجل لا يتعدى خمسة وأربعين يوما بأجوبتها مدعّمة بالإثباتات اللازمة والتي تتضمّن عند الاقتضاء تدابير الإصلاح التي يتّجه اتّخاذها. وبانقضاء هذا الأجل يمكن لمحكمة المحاسبات أن تعتبر أن ليس لهذه الأطراف ملاحظات تبديها.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

فتح باب التصويت على الفصل 152.

آليا 122 ويدويا 4 النتيجة 126 صوتا دون احتفاظ ولا اعتراض.

اعتمد الفصل 152 بـ 126 صوتا دون احتفاظ ولا معارضة.

اللجنة والفصل 153.

السيدة المقررة

الفصل 153:

تعرض التقارير التي تنتهي إليها أعمال الرقابة على مداولات الدائرة المختصة مرفقة بأجوبة الأطراف المعنية إن وجدت وملحوظات النيابة العمومية لدى محكمة المحاسبات وكذلك برأي سلطة الإشراف عند الاقتضاء.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء التصويت على الفصل 153.

آليا 123 ويدويا لصالحه 5 النتيجة 128 صوتا دون احتفاظ ولا اعتراض.

اعتمد الفصل 153 بـ 128 صوتا دون احتفاظ ولا معارضة ونمر إلى الفصل 154.

السيدة المقررة

الباب السابع: رقابة الأحزاب السياسية والجمعيات والتعاونيات والمؤسسات والهيئات الخاصة مهما كانت تسميتها

الفصل 154:

تباشر محكمة المحاسبات من تلقاء نفسها رقابتها على الهيئات المنصوص عليها بالفصل 10 من هذا القانون.

وترمي هذه الرقابة إلى التأكد من مدى مطابقة منح الإعانة للأحكام القانونية ومن مدى استخدامها في الأغراض المخصصة لها وفقا لمتطلبات حسن التصرّف.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء التصويت على الفصل 154.

آليا 122 ويدويا 4 النتيجة 126 دون احتفاظ ولا اعتراض.

اعتمد الفصل 154 بـ 126 صوتا دون احتفاظ ولا معارضة.

نمر إلى الفصل 155.

السيدة المقررة

الفصل 155:

إذا أسندت الإعانة في شكل تسبقة أو قرض أو منحة أو إرجاع مصاريف فإنّه يتعين على المنتفعين بها مد محكمة المحاسبات بتقرير سنوي يشمل وصفا مفصّلا لمصادر تمويلها ونفقاتها يكون مصحوبا بالقوائم المالية المصادق عليها وبتقرير مراقب الحسابات.

وتباشر محكمة المحاسبات رقابتها انطلاقا من هذه الوثائق ويمكن لها أن تشمل برقابتها كامل التصرف المالي والاقتصادي للمنتفع إذا كانت المساعدة الممنوحة له تمثل نسبة تفوق 50% من موارده الجملية أو إذا لم يتمّ تقديم القوائم المالية لمحكمة المحاسبات.

وإذا أسندت الإعانة في شكل ضمان أو كفالة أو اختصاص أو إعفاء جبائي فإنّ محكمة المحاسبات تُقصر رقابتها على الأنشطة المغطاة بهذه الإعانة.

ورد على هذا الفصل مقترحا تعديل:

مقترح التعديل الأول مقدم من قبل السادة والسيدات: فيصل التبيني، ياسين العياري، محمد الحامدي، طارق الفتيتي ويوسف الجويني.

من يدافع على هذا المقترح؟ سحب المقترح سيدي الرئيس.

مقترح التعديل الثاني مقدم من السادة والسيدات: سامية حمودة عبو، عماد الدائمي، مبروك الحريزي، ريم الثائري وإبراهيم بنسعيد وسحب كذلك.

تتقدم جهة المبادرة بمقترح تعديل في هذا الفصل.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

بارك الله فيك يا زميلة، مقترح التعديل المقدم من طرف الحكومة في خصوص الفصل 155.

السيد الوزير المكلف بالعلاقة مع مجلس نواب الشعب

شكرا سيدي الرئيس،

مقترح التعديل يتعلق بإضافة فقرة في آخر الفقرة الثانية من الفصل:

وتشمل رقابة محكمة المحاسبات الأحزاب المنتفعة بالتمويل العمومي مهما كانت نسبته من مواردها الجملية.

السيدة المقررة

تم التوافق عليه الآن سيدي الرئيس أثناء سير الجلسة.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

الإضافة في آخر الفقرة الأخيرة.

السيد الوزير المكلف بالعلاقة مع مجلس نواب الشعب

سيدي الرئيس، أعيد تلاوة الفصل كاملا بالإضافة لكي تفهم الإضافة في إطارها.

شكرا سيدي الرئيس.

إذا أسندت الإعانة في شكل تسبقة أو قرض أو منحة أو إرجاع مصاريف فإنّه يتعين على المنتفعين بها مد محكمة المحاسبات بتقرير سنوي يشمل وصفا مفصّلا لمصادر تمويلها ونفقاتها يكون مصحوبا بالقوائم المالية المصادق عليها وبتقرير مراقب الحسابات.

وتباشر محكمة المحاسبات رقابتها انطلاقا من هذه الوثائق ويمكن لها أن تشمل برقابتها كامل التصرف المالي والاقتصادي للمنتفع إذا كانت المساعدة الممنوحة له تمثل نسبة تفوق 50% من موارده الجملية أو إذا لم يتمّ تقديم القوائم المالية لمحكمة المحاسبات.

وتشمل رقابة محكمة المحاسبات الأحزاب المنتفعة بالتمويل العمومي مهما كانت نسبته من مواردها الجملية.

سأوضح للسادة النواب أن الهيئات والجمعيات والمؤسسات والتعاونيات والهيئات الخاصة لا يتم مراقبة كل الحسابات إلا إذا تجاوز التمويل العمومي 50 % ولكن الأحزاب السياسية مهما كانت نسبة التمويل العمومي فإنه يتم مراقبتها.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

المقترح واضح الرجاء التصويت عليه، تفضلوا فتح باب التصويت.

آليا لصالح المقترح 120 مقابل محتفظ وحيد ومعارضين، يدويا 5 النتيجة 125 دون احتفاظ ولا اعتراض.

بـ 125 صوتا مع محتفظ وحيد ومعارضين اثنين تم اعتماد هذا المقترح.

أرجوكم التصويت على الفصل 155 معدلا.

آليا 120 محتفظ وحيد دون معارضة، يدويا 4 أصوات مع إضافة 120 صوتا النتيجة 124 صوتا دون احتفاظ ولا اعتراض.

بـ 124 صوتا مع محتفظ وحيد دون معارضة تم اعتماد الفصل 155 معدلا ونمر إلى الفصل 156.

السيدة المقررة

الفصل 156:

تباشر محكمة المحاسبات رقابتها على الأحزاب السياسية والجمعيات والتعاونيات والمؤسسات والهيئات الخاصة مهما كانت تسميتها المنتفعة بالإعانة العمومية بالاعتماد على الحجج المقدمة إليها بطلب منها وعلى المعاينات الميدانية وانطلاقا من كل الوثائق التي تتعلّق بالتصرّف المالي والاقتصادي لهذه الهيئات.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

التصويت على الفصل 156.

السيدة المقررة

جهة المبادرة لديها مقترح تعديل في خصوص هذا الفصل.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

أوقف التصويت، السيد الوزير لك الكلمة.

السيد الوزير المكلف بالعلاقة مع مجلس نواب الشعب

شكرا سيدي الرئيس،

مجرد تعديل شكلي.

يصبح مطلع الفصل 156: "تباشر محكمة المحاسبات طبقا لأحكام الفصول 154 و155 رقابتها" ويبقى باقي الفصل كما هو.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

إذن تفضلوا بالتصويت على مقترح التعديل وهو مقترح شكلي وهو ترتيبي.

للمقترح آليا 120 وله يدويا 4 النتيجة 124 دون احتفاظ ولا اعتراض.

بـ 124 صوتا تم اعتماد مقترح التعديل، وأرجوكم التفضل بالتصويت على الفصل 156 معدلا.

له آليا 119 وله يدويا 3 النتيجة 122 صوتا دون احتفاظ ولا اعتراض.

اعتمد الفصل 156 بـ 122 صوتا دون احتفاظ ولا معارضة.

الكلمة للجنة ونمر إلى الفصل 157.

السيدة المقررة

الفصل 157:

كل تأخير غير مبرّر أو إخلال في موافاة محكمة المحاسبات بالوثائق أو المعلومات التي تطلبها يعرض مرتكبه إلى تطبيق العقوبات المنصوص عليها بالفصل 52 من هذا القانون.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

الفصل 157 معروض عليكم للتصويت.

له آليا 121 وله يدويا 2 النتيجة 123 صوتا دون احتفاظ ولا اعتراض.

تم اعتماد الفصل 157 بـ 123 صوتا دون احتفاظ ولا بمعارضة، نمر إلى الفصل 158.

السيدة المقررة

الفصل 158:

تضمّن نتائج الرقابة المجراة على الهيئات المبيّنة أعلاه مهما كانت تسميتها والمنتفعة بالإعانة العمومية بتقارير يتم إعدادها وتبليغها وفق الصيغ المنصوص عليها بالباب السادس من هذا القانون.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

أرجوكم التصويت على الفصل 158.

له آليا 116 وله يدويا 3 النتيجة 119 دون احتفاظ ولا معارضة.

بـ 119 صوتا دون احتفاظ ولا معارضة اعتمد بموجبها الفصل 158.

الباب الثامن يا لجنة والفصل 159.

السيدة المقررة

الباب الثامن: مساعدة السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية

الفصل 159:

تعدّ محكمة المحاسبات كلّ سنة تقريرا عاما حول النتائج التي انتهت إليها أعمالها خلال السنة المنصرمة.

ويتضمّن هذا التقرير الملاحظات والاستنتاجات التي خلُصت إليها المحكمة كما يحتوي على اقتراح الإصلاحات التي تراها مناسبة.

ويرفع الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات التقرير السنوي العام إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس نواب الشعب ورئيس الحكومة ورئيس المجلس الأعلى للقضاء.

وينشر هذا التقرير بالموقع الإلكتروني لمحكمة المحاسبات وبكل وسيلة أخرى تحدّدها المحكمة.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

صوتوا على الفصل 159 يا سادة.

له آليا 113 وله يدويا 4 النتيجة 117 دون احتفاظ ولا اعتراض.

اعتمد الفصل 159 بـ 117 صوتا دون احتفاظ ولا معارضة.

نمر إلى الفصل 160.

السيدة المقررة

الفصل 160:

تعدّ محكمة المحاسبات عند الاقتضاء تقارير خصوصية يمكن نشرها وفق الصيغ المبيّنة بالفصل 159من هذا القانون.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

التصويت على الفصل 160.

آليا 114 دون احتفاظ ولا معارضة ويدويا 6 النتيجة 120 صوتا دون احتفاظ ولا اعتراض.

بـ 120 تم اعتماد الفصل دون احتفاظ ولا معارضة.

الكلمة للجنة ونمر إلى الفصل 161.

السيدة المقررة

الفصل 161:

تُعدّ محكمة المحاسبات تقريرا عن مشروع قانون غلق ميزانية الدولة تضمّنه خاصة تحليلا يشمل تنفيذ الاعتمادات وفق المهمات والبرامج وتطوّر الوضعية المالية للدولة خلال السنة المعنية. ويُشفع هذا التقرير بالتصريح العام بمطابقة حسابات تصرف المحاسبين العموميين للحساب العام للدولة ويرفق بمشروع القانون المذكور.

وينشر هذا التقرير وفق الصيغ المبيّنة بالفصل 159 من هذا القانون.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

التصويت على الفصل 161 يا سادة.

آليا 113 ويدويا 4 النتيجة 117 صوتا دون احتفاظ ولا اعتراض.

اعتمد الفصل 161 بـ 117 صوتا دون احتفاظ ولا معارضة.

اللجنة والفصل 162.

السيدة المقررة

الفصل 162:

تعدّ محكمة المحاسبات تقريرا يتعلّق بالمصادقة على القوائم المالية السنوية للدولة من حيث سلامتها وصدقها وتعبيرها بصورة أمينة عن الوضعية المالية للدولة. ويلحق هذا التقرير بتقرير محكمة المحاسبات حول مشروع قانون غلق ميزانية الدولة.

لجهة المبادرة مقترح تعديل في خصوص هذا الفصل.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة لمعالي السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقة مع مجلس نواب الشعب

شكرا سيدي الرئيس،

مقترح التعديل يتعلق بتعويض عبارة المصادقة بـ" التصديق" في مطلع الفصل.